



## ملخص تنفيذي عن

### المؤتمر الإقليمي حول "تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – دور السلطات الإشرافية"

القاهرة – جمهورية مصر العربية

15-14 يناير 2015

فبراير 2015

## المحتويات

### صفحة

أولاً: خلفية عن المؤتمر.....	2
ثانياً: الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.....	3
ثالثاً: أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.....	7
رابعاً: المحاور الرئيسية لدعم فرص وصول الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية.....	9
أ) دور الحكومات .....	11
ب) دور المصارف المركزية .....	12
خامساً: دور المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.....	17
أ) البنك الدولي .....	17
ب) مؤسسة التمويل الدولية .....	18
ج) بنك الاستثمار الأوروبي .....	19
د) الوكالة الألمانية للتنمية .....	19
هـ) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية .....	20
و) صندوق النقد العربي .....	20
سادساً: نحو مبادرة إقليمية لدعم فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية.....	21

المؤتمر الإقليمي حول "تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة  
في الدول العربية - دور السلطات الإشرافية"  
القاهرة – جمهورية مصر العربية  
14-15 يناير 2015

أولاً: خلفية عن المؤتمر

نظم صندوق النقد العربي والبنك المركزي المصري، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية المؤتمر الإقليمي حول "تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – دور السلطات الإشرافية"، وذلك خلال يومي 14-15 يناير 2015 في فندق Fairmont Nile City بمدينة القاهرة.

كان المؤتمر تحت الرعاية الكريمة لمعالي رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية ومعالي محافظ البنك المركزي المصري اللذان قدما الى جانب معالي مدير عام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي وممثلي البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، كلمات افتتاحية عكست الأهمية الكبيرة لموضوعات المؤتمر. كما تضمن المؤتمر كلمات رئيسية لكل من معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسعادة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جمهورية مصر العربية.

شارك في المؤتمر عدد كبير من الوزراء والمتحدثين من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والخبراء المختصين. كما حضره ممثلين عن الوزارات المختلفة والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وجمعيات واتحادات المصارف بالدول العربية، واتحادات غرف التجارة والصناعة، والهيئات والمؤسسات المعنية بقضايا تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدد من البنوك والمؤسسات المالية النشطة في مجال تمويل هذه الفئة من المشروعات والشركات.

ركز المؤتمر بشكل خاص على دور السلطات الإشرافية في إطار سياسات هذه السلطات، ودورها في توفير البيئة المناسبة للمساعدة في تعزيز فرص وصول المشروعات والشركات إلى التمويل والخدمات المالية. كما ناقش المؤتمر جوانب الاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والاصلاحات المطلوبة، والدور الذي تلعبه صناديق ضمان القروض، بالإضافة إلى مناقشة المستجدات المرتبطة بالأدوات والمنتجات المالية والمصرفية المناسبة لهذه المشروعات والشركات وآليات ادارة المخاطر المرتبطة بها. كما تناول المؤتمر أيضا متطلبات تعزيز الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لمساعدة السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية في الدول العربية على تطوير السياسات والاستراتيجيات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل التقرير ملخصاً تنفيذياً لأهم مناقشات المؤتمر وما نتج عنه من أفكار وتوصيات تتعلق بهذا القطاع الحيوي، بما قد يساعد على إطلاق مبادرة تخدم تحقيق المؤتمر للأهداف المرجوة منه.

## ثانياً: الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تلعب المشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في دعم اقتصاديات الدول، حيث لا يخفى أن دعم فرص تطور هذه المشروعات والشركات، من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك المساهمة في تحقيق ما يسمى "بالاستقرار الاجتماعي" (Social Stability)، وذلك من خلال دور هذه المشروعات في تطوير قطاعات اقتصادية قائمة، وخلق قطاعات اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى المساهمة في خلق فرص عمل مهمة.

تتوضح أكثر أهمية هذه المشروعات والشركات، في كونها تمثل بصورة تقريبية على المستوى العالمي ما يلي:

- نحو 90 في المائة من المشروعات القائمة في القطاع الخاص.
- نحو 80 في المائة من القوى العاملة.
- نحو 80 في المائة من الناتج القومي الإجمالي.
- نحو 75 في المائة من حجم الصادرات.
- نحو 10 في المائة من الانتاج الصناعي.

بناءً على ذلك، سارعت معظم دول العالم الى تبني استراتيجيات وبرامج للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا القطاع، بالإضافة الى تقديم تسهيلات ومحفزات لضمان النمو المستدام له وتذليل العقبات التي تواجهه. أثمرت هذه الجهود في بعض الدول وتعثرت في دول أخرى، لأسباب عدة، يرتبط جزء منها بالمنظومة الاقتصادية لهذه الدول والسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة.

يمثل ضعف الوصول للتمويل والخدمات المالية (Access to Finance)، واحداً من أهم الأسباب التي دائماً ما يتم الإشارة إليه كعائق رئيسي لعدم تطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لرؤية أصحاب المشاريع أنفسهم. حيث أنه، بالرغم من تخصيص موارد مالية لتلك المشروعات تبلغ أحياناً مستويات كبيرة، تبقى هذه المشروعات غير قادرة على الوصول لتلك الموارد والاستفادة منها. بطبيعة الحال يستدعي هذا الأمر، تدخل السلطات الرقابية على القطاع المالي، لاتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، وهو المحور الرئيسي الذي تناولته مناقشات المؤتمر.

أما فيما يخص المنطقة العربية، تشير الإحصائيات<sup>1</sup> المتاحة الى وجود ما بين 19 إلى 23 مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة، تمثل نحو 90 في المائة من الشركات العاملة في القطاع الرسمي لدى دول المنطقة. هذا بدون شك يجعل من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة احدى الركائز المهمة للنمو الاقتصادي، الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً كبيراً في التخفيف من حدة أحد أكبر وأصعب التحديات التي تواجه دول المنطقة ألا وهي مشكلة البطالة لا سيما بين الشباب، حيث توضح التقديرات<sup>2</sup> إلى أن هناك حاجة إلى خلق نحو 100 مليون فرصة عمل جديدة في السنوات القادمة.

بالرغم من أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للدول العربية، فإن هذا القطاع لا يزال يساهم فقط بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup> ونحو 50 في المائة من حجم التوظيف في القطاع الخاص. يُعزى ذلك لكون خلق فرص العمل في البلدان العربية يعتمد بشكل كبير على الحكومات والشركات الكبرى. وهناك بطبيعة الحال تفاوت بين الدول، حيث أن مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل تبقى أقل في الدول المصدرة للنفط مقارنة بالدول المستوردة له.

أما بخصوص وصول هذا القطاع للتمويل في الدول العربية، تشير البيانات<sup>4</sup> المتوفرة الى أن أكثر من 50 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية لا تحصل على الائتمان. كما أن الائتمان الممنوح لها كمتوسط لم يتخطى نسبة 8 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم من المصارف التجارية، وهي حصة متدنية مقارنة بالدول المماثلة في العالم. وتنخفض هذه النسبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث تصل الى 2 في المائة فقط مقارنة بنحو 13 في المائة في بقية الدول العربية. وقدرت المؤسسات المالية الدولية فجوة التمويل لهذا القطاع بالمنطقة بنحو 210 إلى 240<sup>5</sup> مليار دولار.

نظراً للأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع، وبالرغم من تعثره في تحقيق مستويات عالية من التقدم، عملت الدول العربية على إيلائه اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة، حيث تم تكليف وزارات مستقلة في الحكومات لترعى مصالحه. كما تم خلق وكالات مستقلة وهيئات حاضنة لمواكبة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير أعمالهم والوصول الى منافذ سواء داخلية أو خارجية لتسويق منتجاتهم. كذلك، أقدمت بعض الدول العربية على تبني استراتيجيات وطنية وبرامج بالتعاون مع القطاع الخاص لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال وتسهيل عملية انشاء الشركات بالنسبة لحاملي الأفكار الجديدة.

<sup>1</sup> تم عرض هذه الأرقام خلال المؤتمر من قبل ممثلي مجموعة البنك الدولي.

<sup>2</sup> تم عرض هذه الأرقام خلال المؤتمر من قبل ممثلي مجموعة البنك الدولي.

<sup>3</sup> تم تقديم هذه الأرقام من قبل ممثل صندوق النقد الدولي.

<sup>4</sup> تم تقديم الأرقام في هذه الفقرة من قبل ممثل صندوق النقد الدولي.

<sup>5</sup> تم عرض هذه الأرقام خلال المؤتمر من قبل ممثلي مجموعة البنك الدولي.

على صعيد التمويل، قامت الدول العربية بتخصيص موارد مالية مهمة في إطار صناديق تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ذلك إما مباشرة لأصحاب تلك المشاريع عند استيفاءها للشروط المحددة، أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم قروض بشروط ميسرة للمؤسسات المالية التي تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لعل من أهم هذه المبادرات على المستوى الإقليمي، الحساب الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يشرف عليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويبين الاطار رقم (1) تعريفاً بهذا الحساب.

### الإطار رقم (1)

#### الحساب الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

في اجتماع القمة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009 في الكويت، أطلق صاحب السمو أمير دولة الكويت مبادرة لتخصيص نحو 2 مليار دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية. قامت كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بسداد مبلغ 500 مليون دولار لكل منهما في هذه المبادرة التي اشترك فيها نحو 18 دولة. وتم تجميع نحو 1.26 مليار دولار.

#### الغرض من المبادرة:

- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أسس تجارية تنموية (وليس على شكل هبات ومنح)، أي في شكل قروض ميسرة.
- تشجيع وجذب رؤوس الأموال لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم قرارات القطاع الخاص عن طريق تقديم الدعم الفني والمشورة.

#### متطلبات الاستفادة من المبادرة بالنسبة للمؤسسة المالية المقترضة:

- توافر الخبرة لدى المؤسسة المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توافر وضع مالي جيد للمؤسسة المالية.
- الانتشار الجغرافي لفروع المؤسسة المالية من أجل خدمة أكبر عدد من المشروعات.
- توافر خطة سنوية لدى المؤسسة المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### شروط الاقتراض:

- مدة القرض 10 سنوات منها 3 سنوات فترة سماح.
- معدل الفائدة ثابت 2-3 في المائة سنوياً.

#### قنوات التمويل:

تمنح الموارد المالية الموافق عليها اما مباشرة الى البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة، أو من خلال الحكومات التي تقدمها بدورها إلى المصارف المركزية من أجل إعادة إقراضها إلى البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة.

كذلك، قامت نحو 13 دولة عربية بإنشاء برامج لدعم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من خلال انشاء صناديق محلية لضمان القروض، تُعنى بتحمل جزء كبير من المخاطر المتعلقة بطلبات الحصول على التمويل المعروضة على المؤسسات المالية المحلية من قبل

الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولاقت هذه الصناديق اقبالاً كبيراً، إلا أنها لا زالت في إطار التطوير وتحتاج لدعم الحكومات والقطاع الخاص من أجل تعزيز فعاليتها لتحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها.

أما على مستوى البنية التحتية التي من شأنها تسهيل وتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل، أحرزت الدول العربية تقدماً واضحاً في مجال انشاء نظم للاستعلام الائتماني سواء من خلال تطوير مركزيات المخاطر لدى المصارف المركزية، أو على صعيد انشاء مكاتب للاستعلام الائتماني من أجل تبادل المعلومات بين المؤسسات المقرضة حول الملاءة المالية لطالبي القروض، واعطاء تقييم وتصنيف (rating – scoring) يساعد المؤسسات المالية على التعرف على مستوى المخاطر التي قد تنتج عن التعامل مع طالبي القروض. كما أقدمت بعض الدول العربية، على إطلاق تصنيف خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ولا شك أن من شأن ذلك، أن يعزز أكثر من فرص هذه الشركات للوصول الى التمويل.

إلا أنه بالمقابل، لا يزال وضع الدول العربية في مجال نظم الاقراض المضمون في المراحل الأولى، حيث لم تحرز أي دولة عربية حتى الآن تقدماً ملموساً على هذا الصعيد، ذلك بالرغم من مبادرات التطوير التي أطلقتها بعض الدول العربية بالتعاون مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية. يسمح نظام الاقراض المضمون باستعمال الأصول المنقولة (Movable assets) كضمان للحصول على التمويل من قبل المصارف والمؤسسات المالية. بطبيعة الحال يناسب هذا الأمر وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتوفر للغالبية العظمى منها ضمانات عقارية لتقديمها من أجل الحصول على قروض. لهذا، فإن تطوير هذه النظم واستخدامها بات من الضروري العمل على تطويره في الدول العربية.

أخيراً، وفيما يتعلق بتعامل المؤسسات المالية والمصرفية مع احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنعكس على قدرة هذه الشركات والمشروعات في الوصول للتمويل، فلا زالت شريحة كبيرة من المصارف في الدول العربية تعتبر هذه المشروعات ذات مخاطر عالية وغير مربحة، في حين أن المصارف على مستوى العالم أصبحت تعي تماماً أن تمويل هذا القطاع يُعد مربحاً على الرغم من ارتفاع تكلفته. كما بدأت المصارف بتفهم احتياجات المشروعات ومساعدتها على التغلب على التحديات التي تواجهها، حيث انه لا يمكن على الاطلاق معاملة هذه الفئة من الشركات نفس معاملة الشركات الكبرى. من هنا أصبح من الضروري النظر إلى هذا القطاع من منظور مختلف، يهدف إلى خلق فرص عمل حقيقية. انطلاقاً من ذلك، هناك حاجة لمجهود أكبر من الجهات الإشرافية لتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية العربية على تطوير خدمات ومنتجات تستجيب لاحتياجات هذه الشركات والمشروعات من جهة، وتعمل من جهة أخرى على تطوير كوارها المتخصصة في هذا النوع من الخدمات والمنتجات.

### ثالثاً: أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحديات متعددة أغلبها مرتبط بالبيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها، وبالمشاريع نفسها وكيفية وفعالية ادارتها. وتتمثل أهم هذه التحديات في صعوبة الحصول على التمويل، وعدم توافر البنية التحتية الملائمة، وضعف الالمام بكيفية إعداد البيانات المالية أو عدم الرغبة في اظهارها، وضعف القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات، بالإضافة الى جانب مهم يرتبط بطبيعة عدد كبير من هذه الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي.

يتمثل التحدي الأول لهذا القطاع في أغلب الدول العربية، في عدم تنمية وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والابداع في اختيار الأفكار المتميزة التي يمكن أن تتبلور الى مشاريع كبيرة ذات قيمة مضافة، من شأنها أن تخلق فرص عمل متعددة، وبالتالي تحقيق الاستمرارية والاستدامة. من المشاكل التي يواجهها رواد الاعمال من أجل إطلاق مشاريعهم في هذا الصدد، يأتي ضعف فعالية بيئة الأعمال التي تتمثل في نقص السياسات لتشكيل ونمو هذه المشاريع والمتمثلة في تعقيد وتكلفة إجراءات التسجيل وطول الوقت اللازم للحصول على الترخيص، وعدم توفر خدمات الدعم الأساسية.

بعد إطلاق المشروع، يواجه رواد الأعمال تحديات أخرى كحدة المنافسة مع الشركات القائمة، وغياب المعرفة بتقنيات عمل المشروع، وعدم التفرغ للمشروع، إلى جانب وجود بعض القوانين والاجراءات غير المحفزة، وارتفاع تكاليف التشغيل، وفي بعض الأحيان ندرة العمالة الماهرة وارتفاع تكلفتها.

بالإضافة إلى ذلك، من أهم التحديات التي تواجهها معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تأتي محدودية التمويل وصعوبة الوصول إليه. تعكس محدودية التمويل تفاعل عوامل مختلفة لها ارتباط بالعرض والطلب، والأوضاع المؤسسية والتنظيمية للقطاع المالي والمصرفي والسياسات الأخرى المرتبطة به. من هذه العوامل:

- عدم اكتمال منظومة الإصلاحات المتعلقة بالبنية التحتية لنظم الاستعلام الائتماني ونظم الضمانات المنقولة، يجعل من الصعب على المؤسسات المالية المقرضة تقييم المخاطر الرئيسية بالشكل المناسب. كما أن جوانب القصور في الأطر القانونية المتعلقة بتنفيذ العقود (enforcement) يُعرض هذه المؤسسات للعديد من الخسائر في حال عدم سداد القروض من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع حجم محفظة القروض المتعثرة نسبياً في بعض الدول العربية، التي تُحد من استعداد المؤسسات المالية المقرضة لتمويل هذه المشروعات.



• ضعف نظم الحوكمة لدى المؤسسات المالية المتخصصة التي أُنشئت في بعض الدول العربية لتقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتج عنه محدودية في تأثيرها وارتفاع في حجم محفظة القروض المتعثرة لديها.

• نقص المنافسة في النظام المصرفي لدى بعض الدول العربية، الأمر الذي قلل من عدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما هو الحال في الدول التي تسيطر فيها المصارف العامة على القطاع المصرفي التي غالباً ما تفضل الاقراض للشركات الحكومية الكبيرة.

• عدم توفر بدائل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خارج القطاع المصرفي كأسواق رأس المال.

• محدودية قدرات ومؤهلات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم القدرة على اعداد البيانات المالية اللازمة، تؤدي الى ارتفاع تكلفة العمليات والمعاملات، الأمر الذي يقلل من إقدام البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في غياب منتجات مصرفية ملائمة وضعف القدرة على إدارة المخاطر.

بالإضافة لما سبق، هناك أيضا عوامل أخرى تؤثر على محدودية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى التمويل، وهي تلك المرتبطة بالتغيرات في البيئة التنظيمية. فمن جهة، تفرض متطلبات بازل III على المصارف اتباع ادارة متشددة للمخاطر، وامتلاكها لرؤوس أموال ذات جودة عالية، وتحسين السيولة لديها بشكل يتماشى مع تعرضاتها المالية. وبالرغم من عدم استكمال تطبيق إطار بازل III بالكامل على مستوى دول العالم، إلا أن المصارف تعاني من قلة حجم الأموال المتاحة لديها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفة الاقراض.

من جهة أخرى، قد ينتج عن ارتفاع تكلفة عملية الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للأمريكيين المقيمين بالخارج (FATCA)، تأثيرات سلبية على حجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في سعي المصارف لتقليل تكلفة الالتزام بهذه الضوابط.

كما أن فرص الحصول على التمويل تقل مع ارتفاع حجم الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بعض الدول العربية، في ظل غياب لمثل هذه الأدوات والمنتجات، حيث يُستبعد القطاع المصرفي التقليدي كمصدر للتمويل لفائدة هذه الفئة التي تم تقديرها بنحو 35 في المائة من مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية<sup>6</sup>.

<sup>6</sup> وفقا لما جاء في تقرير مؤسسة التمويل الدولية "Islamic Banking Opportunities across SMEs in MENA" الصادر أواخر 2014

بصورة عامة يمكن تلخيص التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في النقاط التالية:

- الارتفاع النسبي في تكلفة الاقراض للمشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع المخاطر المرتبطة بالمقترض، في ظل نقص المعلومات وضعف النظم المؤسسية والبنية التحتية المالية والخدمات المصاحبة.
- نقص الدراية والمعرفة بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المصرفية التي تحتاجها هذه الشركات والمشروعات، وعدم توفر الكوادر المؤهلة في المؤسسات المالية والمصرفية.
- محدودية الأفكار المبتكرة والجديدة، في ظل غياب البيئة المحفزة والمشجعة الحاضنة لهذه الأفكار.
- نقص الخبرة الادارية والمالية لأصحاب المشروعات والشركات، وغياب فرص ووسائل التدريب.
- نقص المعلومات والشفافية المالية.
- الارتفاع النسبي لتكلفة الانتاج المرتبطة بأنشطة هذه المشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- نقص الضمانات الملموسة، وارتفاع احتمالات التعثر، في ظل ضعف مكونات البنية التحتية المالية.
- كثرة المستندات والإجراءات البنكية، التي تؤثر سلباً على التقدم بطلبات التمويل.
- الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة والرسوم المفروضة على القروض والتسهيلات المقدمة لهذه الشركات والمشروعات.
- غياب آلية وخدمات التأجير التمويلي، والمتطلبات والخدمات المرتبطة بها.
- محدودية قنوات التمويل والمنتجات المناسبة، المنسجمة مع احتياجات هذه المشروعات والشركات.

رابعاً: المحاور الرئيسية لدعم فرص وصول الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية

تضمن جدول أعمال المؤتمر تسعة جلسات عمل ركزت على عدة جوانب من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، على صعيد الوصول الى التمويل. كما كان المؤتمر أيضاً مناسبة للاستماع لمتحدثين مثلوا كل الجهات المعنية بقضايا تعزيز فرص تمويل هذه الفئة من الشركات، حيث كانت هناك مداخلات للسلطات الحكومية، والسلطات

الإشرافية على القطاع المالي وفي مقدمتها المصارف المركزية وهيئات الرقابة على أسواق المال، بالإضافة إلى مشاركة متحدثين من المؤسسات المالية من مصارف تجارية وإسلامية، وصناديق وشركات التمويل، وصناديق ضمان القروض وشركات الاستعلام الائتماني، بالإضافة إلى غرف التجارة والصناعة وجمعيات رجال الأعمال. وأثرى النقاش أيضاً مشاركة ممثلين عن عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية النشطة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها مشاريع دعم هامة في الدول العربية.

خلصت مناقشات المؤتمر الى التأكيد على عدد من الجوانب التي من شأنها أن تساعد جميع الأطراف المعنية في هذا القطاع على تطويره والنهوض به من أجل دعم اقتصادات دولنا العربية. ركزت التوصيات، على تعزيز فرص الوصول الى التمويل كقضية جوهرية بالنسبة لهذا القطاع، وتحديداً على دور السلطات الإشرافية والمصارف المركزية في هذا الشأن.

كذلك أكدت المناقشات من جانب آخر، على ضرورة اعتماد الدول العربية على قدراتها وامكاناتها الداخلية، حيث أن مسألة تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للاقتصاد، تُعتبر قضية وطنية تتطلب حلول وطنية، يشارك فيها كل الأطراف على المستوى الوطني. كما تبقى الدول العربية مدعوة الى تقييم الحاجة الى إعادة النظر في سياسات التنمية لديها في الفترة القادمة.

بينت مناقشات المؤتمر أن السبيل الأول لمواجهة تحديات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة هو تحريك المجتمع نحو ريادة الاعمال، وذلك من خلال بناء السلوك الريادي ووضع الاستراتيجيات المناسبة بالاعتماد على التعليم والاسرة والاعلام ودعم المؤسسات الحكومية. حيث يؤدي ذلك، إلى دعم ومساندة مجتمع الاعمال، بالتالي الاستفادة من العلاقات الدولية والمحلية نحو تحفيز رواد الاعمال وتهيئة البيئة التحفيزية وابتكار برامج الدعم المباشر. يتطلب هذا الأمر، تطوير استراتيجية خاصة لدى كل دولة، تشجع ثقافة الريادة وتوفّر مستلزمات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على توفير البيئة والأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة. كما تعالج في الوقت نفسه، قصور التمويل والخدمات المالية والوصول إليها.

انطلاقاً من ذلك، وعلى ضوء ما جاء في المؤتمر من مناقشات، نبين فيما يلي مسؤوليات كل الأطراف المعنية بوصول الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية ابتداءً من الحكومات، والسلطات الإشرافية على القطاع المالي والمصرفي وتحديدًا المصارف المركزية، وصناديق ضمان القروض.

أ) دور الحكومات: تطرقت المناقشات إلى مسؤوليات الحكومات، وما يمكن أن تقدمه في سبيل تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أجمعت النقاشات على اهتمام كافة الحكومات على مستوى العالم العربي بتطوير ودعم هذا القطاع والحرص على أن تنصب جهود التنمية في مجملها على مشاركة وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تناولت المناقشات أهمية العمل على مؤازرة جهود تطوير القطاع المالي بزيادة دعم هذه الفئة من المشروعات من قبل الحكومات من خلال تحفيز القطاع وزيادة وتيرة نموه. فيما يلي أهم جوانب المسؤوليات الحكومية في هذا الصدد:

- تخصيص وزارة مكلّفة بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنسيق مع الجهات المعنية بهذا القطاع داخل كل بلد.

- العمل على وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دخول القطاع الرسمي، من خلال إصلاح المنظومة الضريبية واستحداث آليات خاصة بمعاملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُقترح في هذا السياق أن تكون الضريبة المفروضة (ابتداءً من مرحلة التسجيل) على المشروعات التي تتحول إلى القطاع الرسمي بحدود مبالغ رمزية مقطوعة لفترة زمنية تتمكن خلالها المشاريع من توفيق أوضاعها، علماً بأن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل البقاء في القطاع غير الرسمي بسبب عدم وضوح وتعقّد اللوائح الحكومية في هذا الشأن.

- الاهتمام بتطوير حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (احتضان الفكرة – تطويرها – توفير المواد الخام – التنفيذ – التسويق) وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتحفيز ودعم مهارات ريادة الأعمال لدى صغار المستثمرين.

- قيام الحكومات بتخصيص نسبة من مشترياتها للمزودين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتم وضع الآليات الملائمة لتيسير وضمان مشاركة عادلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية. كما يجب على الحكومات الاهتمام بسداد مستحقات تلك المشروعات بدون تأخير لضمان انتظام الدورة الإنتاجية والتمويلية الخاصة بها.

- الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني لرواد الأعمال.

- تطوير الإطار القانوني المتعلق بالإفلاس وإنفاذ العقود.

- تفعيل آليات ضمان الائتمان وتوفير الدعم الحكومي للاستقرار المالي والتشغيلي لصناديق ضمان الائتمان.

- العمل على إجراء مسابقات بين الشباب لطرح الأفكار الجديدة واحتضانها وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة ثم الترويج لهذه الأفكار، وحماية المبتكرين والمبدعين.
- تحديث منظومة النظم اللوجستية الحديثة وتطوير قطاع النقل والمواصلات (نظم موحدة لتجميع وتوزيع المنتجات المماثلة، نظم حديثة لتخزين المنتجات ...).
- حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة من خلال مكافحة التهريب، ووضع استراتيجيات لحماية السوق المحلي في القطاعات الواعدة التي تتعرض لخطر الإغراق.
- تفعيل دور المحاكم الاقتصادية، وإصلاح وتحسين البيئة القانونية كاعتماد قانون لسجل الضمانات المنقولة وتفعيل قانون إفلاس الشركات.
- متابعة اصلاح وتحسين البنية المالية التحتية، بما يضمن تضمين وإدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر.

وفيما يتعلق بتعزيز الوصول إلى التمويل، فهو لا يتطلب تغيير السياسات فقط وإنما ضرورة تبني نظرة شاملة حول منظومة العمل المصرفي والإشرافي في الدول العربية. وفي هذا الشأن تلعب السلطات الرقابية وخاصة المصارف المركزية دوراً هاماً من خلال تهيئة البيئة الرقابية المصرفية الملائمة، الأمر الذي يتم عن طريق تطوير البيئة الرقابية وتذليل العقبات القائمة، بالإضافة إلى تحفيز القطاع المصرفي على تقديم الخدمات المصرفية لتلك الشركات دون الإخلال بالضوابط الرقابية الحساسة اللازمة لإدارة المخاطر العالية المرتبطة بها.

(ب) **دور المصارف المركزية:** يتمحور دور المصارف المركزية حول ثلاثة جوانب أساسية، تشمل التطوير والرقابة والتنسيق:

1- **على صعيد التطوير:** يقصد به تطوير المناخ الرقابي عن طريق تحفيز البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعفاء البنوك من نسبة من الاحتياطي الإلزامي مقابل ما تم منحه من قروض مباشرة لتلك الشركات، متابعة تطبيق تعليمات بازل وتضمين هذا التطبيق معاملة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند احتساب متطلبات رأس المال الخاص بها، وإصدار التعليمات الخاصة بإنشاء فروع صغيرة (Mini Branches) من قبل البنوك تشجيعاً لها على التوسع الجغرافي في تقديم خدمات التجزئة المصرفية. كذلك يشمل أيضاً، حث البنوك على إنشاء وحدة مستقلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتعامل بعقلية تختلف عن أسلوب التعامل مع الشركات الكبيرة، والاهتمام بشركات التصنيف الائتماني، وتعزيز دور شركات الاستعلام الائتماني. وكذلك العمل على توفير قاعدة بيانات وافية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واعداد

خطة تدريبية للعاملين بالبنوك والشركات على حد سواء، بالإضافة إلى النظر في تخفيض رسوم البنوك على اصدار شهادات رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الجوانب الأخرى لدور المصارف المركزية، العمل على زيادة المنافسة داخل الجهاز المصرفي، من خلال إصدار تعميم على البنوك بتخصيص نسبة مئوية (5 في المائة على سبيل المثال) من محفظة الائتمان بالبنك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي حالة عدم التنفيذ يتم توقيع عقوبة وغرامة على البنك، والنظر في عدم ادراج عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة على القائمة السلبية في حالة التعثر والتعامل بشكل مختلف عما هو متبع مع الشركات الكبرى في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين العمل على تطوير القطاع غير المصرفي (التأجير التمويلي)، حيث يمكن أن يخفف ذلك من معوقات التمويل، والعمل على تيسير اجراءات القيد في أسواق رأس المال التي تتطلب التخفيف من متطلبات الافصاح، ورفع الحواجز التي قد تُعيق الوصول الى الخدمات المالية (الدخول مجاناً الى الخدمات المالية الأساسية، تبني قائمة محددة لعمولات بعض الخدمات المالية)، وتسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعمالها، إلى جانب تحفيز القروض المتعلقة بالتعليم والبيئة، والاعتماد على اقتصاد المعرفة وتمويل الافكار الجديدة، وتشجيع التمويل للشركات حديثة الإنشاء.

أخيراً، من جوانب التطوير أيضاً، العمل على تشجيع تقديم الخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، كالخدمات الاستشارية، ومشاركة المعرفة، والتعليم والتدريب وورش العمل والمنتديات. بالإضافة الى مراقبة ومتابعة الائتمان من خلال المتابعة اليومية والزيارات المتكررة لمندوبي البنوك لمقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العميلة.

**2- على صعيد الرقابة:** يشمل ذلك، قيام المصارف المركزية بمراجعة التعليمات الرقابية للعمل على تخفيف بعض الضوابط بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يشمل قيام المصارف المركزية وضع ضوابط لمنح الائتمان، خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تنسم بالمرونة، نذكر منها: وضع نظام خاص لتقييم وتحليل المخاطر المتعلقة بنظام التقييم الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يشمل معايير كمية ونوعية، تصميم برامج / منتجات معدة خصيصاً لتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تأجير تمويلي/ تخصيص/ رأسمال مخاطر/ صناديق رأسمالية)، وانشاء ادارات مستقلة بالبنوك تختص بتمويل ومتابعة وادارة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة لذلك، يتعين على المصارف المركزية حث البنوك على قبول أنواع أكثر من الضمانات مع امكانية قبول الكفالات التضامنية بين الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعضها البعض، وحث البنوك الاسلامية على تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الاسلامية لجذب فئة رواد الأعمال الذين لا يحبذون التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي. كذلك من المناسب، العمل على ربط الضمان بتخفيض تكلفة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- **على صعيد التنسيق:** يشمل التنسيق مع كافة الأطراف والجهات والسلطات المعنية، وضع استراتيجية موحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، والعمل على الوصول الى تعريف موحد على مستوى كل دولة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تشجيع مجال ضمان مخاطر الائتمان بهدف تخفيف المخاطر المرتفعة، واستفادة البنك من وفر المخصص الواجب تكوينه وأعباء متطلبات رأس المال الرقابي.

كذلك يتعين العمل على تيسير اجراءات رهن وتسييل الضمانات في حالة اخفاق العميل، والتنسيق مع الجهات المشرفة على أعمال المراجعين والمحاسبين القانونيين لمحاولة تخفيض متطلبات المراجعة القانونية وبالتالي تخفيض تكلفتها. كذلك من المناسب العمل على تعزيز التنسيق فيما بين المصارف المركزية العربية، للاستفادة من تبادل التجارب والخبرات، وتنسيق الجهود فيما بين الجهات الدولية المقدمة للدعم.

هذا، وتقوم المصارف المركزية في الدول العربية أيضاً بالمساعدة على **تفعيل دور صناديق ضمان القروض**، التي، بالرغم من الإنجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية في دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل، تبقى مدعوة لاتخاذ المزيد من الجهود لتحسين خدماتها. تتمثل أهم محاور تفعيل دور هذه الصناديق في تعزيز قدرتها على جذب الاموال والعمل على تواجد ادارة قوية وجهاز فني كفؤ، وتبني ادارة مخاطر قوية، والمحافظة على علاقة فعالة ومتوازنة مع الشركاء، والعمل على اعتماد إطار قانوني وتنظيمي واضح يتفق مع عمل صناديق ضمان القروض. كما يتعين العمل على نشر الوعي الكافي بخصوص آلية عمل هذه الصناديق وأهميتها ومحدداتها، وتقديم منتجات جديدة تخدم القطاع والجهات التمويلية المستفيدة (ضمان حالة بحالة، ضمان محفظة التمويل، الضمان الابتدائي، ضمان سلسلة الموردين)، وتقديم الضمان لشركات التمويل غير البنكية، والتوسع في الخدمات غير البنكية.

ومن أجل الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، تم استعراض عدة تجارب لدول اقتصاداتها مشابهة لاقتصادات دولنا العربية. ويوضح الإطار رقم (2) بشكل خاص التجربة الماليزية والإطار رقم (3) التجربة الباكستانية بشكل موجز.

## الإطار رقم (2) التجربة الماليزية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 97.3 في المائة من منشآت الأعمال (77 في المائة متناهية الصغر، و20 في المائة صغيرة، و3 في المائة متوسطة). تساهم هذه المشروعات بنحو 33 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق 57.5 في المائة من فرص العمل وتساهم بنحو 19 في المائة من حجم الصادرات.

يمكن تقسيم هذه المشروعات وفقاً لطبيعة نشاطها كالتالي: نحو 90 في المائة من الشركات عاملة في قطاع الخدمات، و5.9 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية، و3 في المائة في قطاع التشييد، و1 في المائة في قطاع الزراعة.

يتميز الوضع الماليزي بالجوانب التالية:

- تمت إعادة وضع تعريف جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من عام 2014، يعتمد على حجم المبيعات وعدد العاملين.
- تم إنشاء هيئة مختصة بتطوير تلك المشروعات تقوم بالمهام التالية: تنسيق البرامج والسياسات، وصياغة السياسات وإجراء اختبارات التقييم الاقتصادي، وإتاحة نافذة واحدة للتعامل. حيث تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والغرف والاتحادات الصناعية.
- بلغت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي نحو 33 في المائة في ماليزيا مقارنة بنحو 51 في المائة في الدول ذات الدخل المرتفع، ونحو 39 في المائة في الدول ذات الدخل المتوسط، و6 في المائة في الدول ذات الدخل المنخفض.
- استمرار الاقتصاد الماليزي في النمو بخطى ثابتة مع ارتفاع الطلب المحلي كإحدى الركائز الأساسية، مما أدى إلى التوسع القوي في الاستثمار الخاص والتحسين في الطلب الخارجي، ودعم وتقوية القطاع العام، وارتفاع الاستهلاك الخاص بفضل تحسن سوق العمل.

في سبيل الوصول إلى هذا الوضع المتميز، قامت السلطات في ماليزيا بالإجراءات التالية:

- وضع نموذج موحد ومُبسط لطلب التمويل وأشكال القروض في كل المؤسسات التمويلية.
- العمل مع كافة الاتحادات الممثلة للمؤسسات المالية كجمعيات المصارف – بدلاً من التعامل مع كل بنك على حده- والحفاظ على علاقات جيدة مع القطاع المصرفي.
- العمل على تقليل حجم القروض المتعثرة باستخدام نظام التقييم الرقمي.
- تعزيز دور صندوق ضمان القروض كأحد الأدوات التمويلية الفعالة.
- التركيز على المنتجات الإسلامية حيث هناك طلب كبير عليها في ماليزيا.
- تحديد خمسة برامج تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال المراحل المختلفة لدورة حياة المشروع وهي:

- برنامج "ساعدني على البدء": تبسيط عمليات تسجيل الأعمال، وتقديم الدعم في مرحلة البدء.
- برنامج "ساعدني على النمو": تنمية المهارات والاستثمار في رأس المال البشري، وتشجيع استخدام التقنيات والخدمات لزيادة الانتاجية.
- برنامج "ساعدني على التسويق": دعم التوزيع، والدخول في التسويق المباشر، وتطوير القنوات المادية.



- برنامج "ساعدني على الاسراع في النمو": تقديم الدعم الموجه بناءً على النتائج.
- برنامج "ساعدني في توفير الأموال": تقديم الدعم المؤسسي من خلال زيادة الوعي بالخيارات المالية المتاحة.

من أجل زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، يتم حالياً التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة من خلال وضع اطار جديد لتنمية هذه المشروعات يعتمد على النمو المبني على الابتكار والانتاجية، بهدف رفع القيمة المضافة لهذه الأنشطة وزيادة تنافسيتها عالمياً. كما يرمى الإطار الجديد الى تحقيق الأهداف التالية: زيادة تكوين الأعمال وزيادة عدد الشركات ذات النمو المرتفع والابتكارية وزيادة الانتاجية ودعم الأطر الرسمية.

يتم في هذا الإطار التركيز على المجالات التالية التي تمثل معوقات النمو: تبني التكنولوجيا والابتكار والوصول الى الأسواق وتطوير رأس المال البشري والبيئة القانونية والتنظيمية والوصول الى التمويل وتحسين البنية التحتية. يتضمن الإطار الجديد وضع خطة عمل تقوم على إعداد قاعدة بيانات يعتمد عليها وتعزيز الرقابة والتقييم والتنسيق الفعال، بالإضافة الى تقديم خدمات الأعمال الفعالة.

تحاول السلطات الماليزية في المرحلة المقبلة التركيز على القضايا التالية:

- تنفيذ برامج ذات تأثير كبير (High Impact Programs) داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل (دمج تسجيل الشركات والتراخيص، دعم تدويل المشاريع...).
- التقييم المستمر لتلك البرامج وتأثيراتها على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التركيز على تحويل كافة الشركات الى العمل من خلال القطاع الرسمي.
- القيام بمراجعة خلال منتصف الفترة الزمنية التي تنتهي عام 2020 والتعرف على التقدم المحقق في تنفيذ الخطة الرئيسية.

### الإطار رقم (3) التجربة الباكستانية

أهمية ومساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و25% من حجم الصادرات، و78% من حجم فرص العمل في القطاع الصناعي.
- تمثل نحو 90% من عدد المنشآت البالغة 3.2 مليون منشأة اقتصادية (النسبة الغالبة منشآت فردية).
- أقل من 4% تحصل على قروض، رغم أن 40% منها تربطها علاقات مع البنوك.

المبادرات التي اتخذها البنك المركزي الباكستاني:

- تنفيذ واطلاق مبادرات لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان الائتمان الممنوح لها، وإعادة تمويل تلك المشروعات.
- تطوير المهارات واجراءات التعليم والتدريب لدى البنوك (مؤتمرات/ ورش عمل، برامج التدريب بصورة اعتيادية).
- اعداد دراسات حول مفهوم التجمعات وأهميتها، حيث تم نشر البعض منها والبعض الآخر جاهز للنشر.
- وضع اطار للمعاملات المضمونة (قانون رهن الأصول المنقولة).

خامساً: دور المؤسسات المالية الإقليمية والدولية: لا شك أن حل المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على الجهود التي تبذلها الحكومات والمصارف المركزية وغيرها من المؤسسات على المستوى الوطني، إنما يتطلب الأمر أيضاً التنسيق مع كافة الجهات المعنية على المستوى الإقليمي والدولي.

من أهم ما يمكن أن تعمل عليه المؤسسات والهيئات الدولية قيامها بالتوسع في صناديق رأس المال المشتركة، والعمل على تنمية صناديق حقوق الملكية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توفير المزيد من الأموال الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك هناك مجالات واسعة للمشورة الفنية. كما يمكن أن تقوم هذه الهيئات والمؤسسات بدعم صناديق الضمان على الشكل التالي:

- انشاء صندوق اعادة ضمان اقليمي.
- الدعم المالي للمنتجات الجديدة لصناديق الضمان.
- دعم شبكة صناديق ضمان المنطقة.
- المساعدة في توفير الاموال المنخفضة التكلفة لخلق محافظ الضمان المطلوبة.
- تقديم الدعم الفني والتدريب.
- تبادل الخبرات مع انظمة الضمان الاكثر تقدماً.

فيما يلي، ملخص لأهم الجوانب التي تعمل على تحقيقها المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في مجال تعزيز الوصول إلى التمويل لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

أ) **البنك الدولي:** يهتم البنك الدولي بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لما لها من دور فعال في خلق فرص عمل جديدة والقضاء على الفقر. في هذا الإطار يعمل البنك على تفعيل سياسة الشمول المالي وتطوير وتنويع قنوات التمويل. وعلى الرغم من تسارع وتيرة النمو خلال العقد السابق، فإن آثار النمو لم تتوزع بشكل عادل وكفء لكافة فئات المجتمع نظراً لمحدودية فرص العمل المتاحة وضعف الحوكمة وغياب آليات المحاسبة ومحدودية البيئة التنافسية. يسعى البنك في سبيل ذلك إلى زيادة درجة الشمول المالي لمواجهة التحديات التي برزت نتيجةً للتطورات السياسية والاقتصادية الراهنة. يركز البنك الدولي في هذا المجال على تطوير أدوات ومنتجات مالية غير تقليدية منها على سبيل المثال: التأجير التمويلي والتخصيم ورأس المال المخاطر، بالإضافة إلى التمويل الإسلامي. كما يشجع البنك الدولي على توجيه التمويل إلى الفئات الأكثر احتياجاً وعلى رأسها الشباب والمرأة، كذلك

توجيه الخدمات المالية إلى المناطق الأقل دخلاً والأقل حظاً في التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وزيادة درجة الرفاه المجتمعي.

يهدف برنامج البنك الدولي لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى توفير التسهيلات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتأهيل أصحاب المشروعات والعاملين بها، بالإضافة إلى الكوادر المصرفية. وكانت أهم إنجازات برنامج البنك الدولي في هذا المجال كالتالي:

1. تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير خطوط تمويل يتم صرفها من خلال الجهات الوسيطة، بلغت 2 مليار دولار.
2. تهيئة بيئة الأعمال التي تتضمن دعم إصلاح السياسات والأطر القانونية وتهيئة البنية التحتية للقطاع المالي ودعم الجهات الرقابية.
3. تقديم الخدمات الاستشارية للقطاع المالي التي تتضمن تقديم الدعم الفني للمؤسسات المالية وجهات الرقابة والإشراف والإدارات الحكومية ذات الصلة بتنمية القطاع المالي.

(ب) **مؤسسة التمويل الدولية:** تقدم نموذجاً للحلول المتكاملة لمشاركة البنوك في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تتمثل مساهمة المؤسسة في شقين:

1. الاستثمار: من خلال المشاركة في المخاطر ومنح القروض والمساهمة في رؤوس أموال بعض المؤسسات المالية بنحو 1.1 مليار دولار.

2. الخدمات الاستشارية التي تتمثل فيما يلي:

- الاستراتيجية ونموذج الأعمال: تحليل الأسواق وتصميم نموذج أعمال يتوافق مع نتائج التحليل.
- المنتجات والخدمات والتسويق: تصميم المنتج وتطويره وتقديم الحلول المتكاملة لمختلف طلبات العملاء واقتناص الفرص.
- المبيعات والتوزيع: فعالية المبيعات واختيار قنوات التوزيع واجتذاب الكوادر المؤهلة والتدريب.
- إدارة الائتمان والمخاطر: تقييم إدارة المخاطر والتحصيل.

ج) بنك الاستثمار الأوروبي: هناك ثلاثة محاور أساسية يتم العمل من خلالها وهي:

1. التنسيق والتعاون على مستوى المؤسسات متعددة الأطراف.
2. تفعيل القدرات على تحمل المخاطر على مستوى مؤسسات الوساطة المالية.
3. الخدمات الاستشارية على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يتم تحديد احتياجات مؤسسات الوساطة المالية واحتياجات المستفيدين النهائيين، وأهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها لمواجهة هذه الاحتياجات، وذلك على النحو التالي:

- **احتياجات مؤسسات الوساطة المالية:** تتمثل أهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات فيما يلي: نقص التمويل طويل الأجل والعجز المالي وارتفاع مستوى المخاطر ونقص المحفزات والقدرة على استقطاب المستثمرين ونمو عمليات المؤسسات المتناهية الصغر، مما يؤثر على دور البنوك.
- **احتياجات المستفيدين النهائيين:** تشمل الاحتياجات المشتركة بين كل القطاعات، مثل كفاءة الطاقة المستخدمة ونقص في الضمانات المتوفرة وعدم توفر رأس مال كافي موجه للابتكار ونقص في مهارات العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الوصول إلى أسواق رأس المال.
- **الأدوات:** تتمثل خاصة في القروض الدولية والدين السيادي وتوفير الضمانات والمشاركة في رأس المال من قبل صناديق حقوق الملكية والاستفادة من الصناديق الاقليمية وتقديم المعونة الفنية.

د) **الوكالة الألمانية للتنمية:** تتمثل مساهمتها فيما يلي:

- تبنى مفهوم جديد يركز على الاهتمام بسلسلة القيمة (value chain) لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقوية الترابط بين الدعم المالي والفني (البرامج).
- تقوية الترابط بين تشجيع القطاع المالي والخاص (تطوير القطاع الخاص وبرامج تشجيع التوظيف).
- تكامل الجهود بين المنتديات الدولية/ الاقليمية (مجموعات عمل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين وسائل الابتكار في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال القطاعات الفرعية (تمويل انطلاق المشروع والاقتصاد الأخضر والأعمال الموجهة للسيدات).

ه) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية: تقدم الخدمات التالية:

1. الدعم الفني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبناء مهارات مديري صناديق الاستثمار.
2. الخدمات الاستشارية: تقديم الخدمات الاستشارية الى الحكومات حول تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. التأجير التمويلي الإسلامي وبنوك المشروعات الصغيرة والمتوسطة: انشاء بنوك متخصصة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانشاء شركات تأجير تمويلي.
4. خطوط تمويل: توفير خطوط تمويل للمؤسسات المالية المحلية وتوجيه القروض المتوافقة مع الشريعة الاسلامية الى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. آليات الاستثمار: رعاية وانشاء آليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير التمويل طويل الأجل .

و) صندوق النقد العربي: يولي صندوق النقد العربي اهتماماً كبيراً بموضوع الشمول المالي كأحد ركائز الاستقرار المالي والاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية. في هذا الإطار، يعمل الصندوق بالتعاون مع المصارف المركزية العربية على جانبيين اثنين:

1. تحسين فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. التثقيف المالي وحماية المستهلك بالنسبة للعموم وبدرجة أكبر لعملاء القطاع المالي والمصرفي.

أما بخصوص النقطة الأولى، فقد بادر الصندوق بإطلاق عدة مبادرات تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي التي من شأنها أن تساعد المصارف التجارية على تطوير آليات التمويل والخدمات المقدمة للعملاء، وصولاً لتقويتها والرفع من فعاليتها، وتوافقها مع المعايير الدولية ذات العلاقة. تشمل المبادرات:

- مبادرة تطوير نظم الدفع والتسوية التي أطلقها الصندوق سنة 2005 بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والتي تسعى إلى تطوير نظم الدفع والتسوية في الدول العربية.

- مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر التي أُطلقت سنة 2008 بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والتي تهدف إلى إنشاء نظم للاستعلام الائتماني كفؤة ومكتملة وفعالة تجمع البيانات المالية لكل العملاء.

- مبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون التي أُطلقت سنة 2012، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بهدف مساعدة الدول العربية على توفير سجلات للضمانات المنقولة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعاملاتها مع المصارف في الدول العربية.

- مبادرة تطوير أسواق السندات بالعملات المحلية التي يتعاون فيها الصندوق مع صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بقصد المساعدة على توفير أسواق التمويل الطويل الأجل، بما في ذلك قدرات المؤسسات المصرفية على توفير هذا التمويل، بما يخدم بصورة غير مباشرة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة لإنجاز مشاريعها.

أما الجانب الثاني الذي يعمل عليه صندوق النقد العربي، يتمثل في التثقيف المالي وحماية المستهلك للخدمات المالية، حيث أن هذا الجانب يخدم بشكل أساسي العملاء وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الزيادة في وعي رواد الأعمال بالمنتجات والخدمات المقدمة ويسهل عليهم طلب التمويل بالطرق المناسبة. يسعى الصندوق في هذا الإطار، إلى تنظيم عدد من المؤتمرات حول هذه القضايا، من بينها المؤتمر الإقليمي حول التثقيف والتربية المالية الذي سيعقد قريباً.

**سادساً: نحو مبادرة إقليمية لدعم فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية**

تمثل التوصيات والاقتراحات التي ناقشها المؤتمر حول دور السلطات الإشرافية وتحديد المصارف المركزية في دعم فرص وصول الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية، محاور عمل تتطلب جهوداً كبيرة من قبل السلطات الإشرافية.

كما تتطلب أيضاً حاجة كبيرة للتنسيق مع مختلف الأطراف والجهات والمؤسسات المعنية داخل الدولة، من أجل تبني استراتيجية وطنية شاملة تراعي كافة احتياجات ومتطلبات نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وفي مقدمتها الوصول للتمويل، بما يعزز من زيادة مساهمات هذا القطاع في خلق فرص العمل اللازمة وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

ولا شك أن جهود السلطات الإشرافية في مساعيها لتحقيق هذه الأغراض والاستجابة للعديد من الأفكار والتوصيات والمقترحات التي جرى التطرق إليها خلال المؤتمر، يستلزم مواصلة توفير الدعم المالي والمشورة الفنية من قبل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، التي أكدت في مداخلتها خلال المؤتمر على استعدادها لتوفير المزيد من فرص الدعم للدول العربية في إطار شراكة ومبادرة إقليمية توفر من جهة الدعم المطلوب للسلطات الإشرافية العربية، وتحقق من جهة أخرى قدراً أكبر من التنسيق بين مختلف المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في إطار أهداف مشتركة تؤدي إلى تحقيق تقدم ملموس في وصول الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إلى التمويل والخدمات المالية.

انطلاقاً من ذلك، فإن المؤسسات المالية والدولية المشاركة في المؤتمر تنظر في امكانية العمل معاً على بلورة مبادرة وأنشطة إقليمية لدعم فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المالية، تركز على:

#### 1. مساعدة السلطات الإشرافية على:

- تطوير استراتيجيات وطنية شاملة في هذا الشأن، ومساعدتها على تطوير الأنظمة والإجراءات اللازمة ومواصلة جهود تطوير البنية التحتية المناسبة، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتأهيل اللازمين في هذا الشأن.
- تعميق التعاون والدعم للمؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة، لمساعدتها على تطوير خدماتها ومنتجاتها بصورة تستجيب فيها لاحتياجات هذه المشروعات والشركات من جانب، وتحسن من جانب آخر إدارتها للمخاطر المرتبطة بهذه الخدمات.

2. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد هذه المؤسسات على تطوير خدماتها وتحسين إدارتها للمخاطر.

3. العمل على تعزيز فرص تنسيق ف البرامج والخدمات المختلفة لهذه المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بما يساعد على توفير أفضل فرص النجاح لهذه البرامج ويخدم تكاملها مع بعضها البعض.